Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة

Journal of University Studies for inclusive Research

Vol.1, Issue 3 (2020), 187-225

USRIJ Pvt. Ltd.,

المعوقات التي تحد من دور الجامعات السعودية في تحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠

The obstacles that limit the role of Saudi universities in achieving economic development in light of the Kingdom's 2030 vision

د حمد بن خالد الحواس

D. Hamad bin Khaled Alhowass

مستشار ، ومدرب بجمعية المدربين السعوديين بالرياض

د. أحمد بن محمد أحمد العصيمي

D. Ahmed bin Mohammed Ahmed Al-OSAIMI

وزارة التعليم

E-mail: Thk1400@gmail.com

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة الى التعرف على المعوقات التي تحد من دور الجامعات السعودية في تحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم الاستبانة كأداة للدراسة، وتكونت عينة البحث من عدد(٩٨٩) من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات. وأظهرت نتائج الدراسة موافقة عينة الدراسة على المعوقات التي تحد من دور الجامعات السعودية في تحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ بمتوسط ٣،٩٧ (موافق)، وأن أبرز المعوقات التي تحد من دور الجامعات السعودية في تحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ تتمثل في قلة معرفة مؤسسات القطاع الخاص بالإمكانات التي تمتلكها الجامعات لحل مشاكلها، وتطوير انتاجها، وانشغال أعضاء هيئة التدريس بالجامعة بالتدريس نظراً لكثر الأعباء التدريسية، واعتماد مؤسسات القطاع الخاص على بيوت الخبرة الأجنبية لحل مشاكله. وأوصت الدراسة بتوعية القائمين على إدارة مؤسسات القطاع الخاص بالإمكانات التي تمتلكها الجامعات للمساهمة في حل مشاكلها وتطوير انتاجها، وتشجيع القطاع الخاص على إقامة علاقات تبادلية مع الجامعات والاستفادة من الخدمات التي تقدمها الجامعات في مجال تحسين الأداء وتحقيق التنمية الاقتصادية، وإيجاد قنوات للتواصل بين الجامعة ومؤسسات القطاع الخاص لتشجيع القطاع الخاص على إيجاد قناة اتصال مفتوحة مع الجامعات.

الكلمات المفتاحية: المعوقات، الجامعات السعودية، التنمية الاقتصادية، رؤية المملكة ٢٠٣٠.

USRIJ
Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة

Abstract:

The study aimed to identify the obstacles that limit the role of Saudi universities in achieving economic development in the light of the Kingdom's 2030 vision. To achieve the goals of the study, the researcher used the descriptive analytical method, and the questionnaire was used as a tool for the study. The research sample consisted of (989) faculty members in universities. The results of the study showed the agreement of the study sample on the obstacles that limit the role of Saudi universities in achieving economic development in light of the Kingdom's 2030 vision with a mean of 3,97 (agree). That the most prominent obstacles that limit the role of Saudi universities in achieving economic development in light of the Kingdom's 2030 vision are the lack of knowledge of private sector institutions about the capabilities that universities have to solve their problems and develop their production, the university faculty members are busy teaching because of the many teaching burdens, the reliance of the private sector on foreign expertise to solve its problems. The study recommended that the people in charge of managing the private sector institutions be made aware of the capabilities that universities have to contribute to solving their problems and developing their production, Encouraging the private sector to establish reciprocal relations with universities and to benefit from the services provided by universities in the area of improving performance and achieving economic development, finding channels of communication between the university and private sector institutions to encourage the private sector to find an open communication channel with universities.

Keywords: Obstacles, Saudi universities, Economic development, The Kingdom's 2030 vision.

المقدمة:

لقد وضعت المملكة العربية السعودية رؤية ٢٠٣٠ لتكون منهجاً واضحاً، وخارطة طريق للنهوض بكافة مجالات التنمية، والتي من أهمها مجال التعليم حيث رسمت الرؤية التوجهات والسياسات التعليمية العامة والأهداف والالتزامات الخاصة بها لتكون المملكة نموذجاً رئداً في المجال التعليمي ويكون التعليم محوراً أساسيًا في دفع عجلة الاقتصاد الوطني، والتنمية المجتمعية الشاملة وللجامعات السعودية دور كبير وأساسي في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ من خلال دورها في تحقيق التنمية المستدامة الشاملة أو ما يسمى بالمهمة الثالثة للجامعات لتأخذ دورها الفاعل في تطوير الاقتصاد (آل سالم، ٢٠١٧م).

وتمثل الجامعات أحد أهم المؤسسات الاجتماعية حيث تقوم بأدوار مختلفة من أجل الرقي بالمجتمعات الإنسانية فهي أداته في صنع قيادته الفنّية والمهنّية والسياسيّة والفكريّة، وتحتل الجامعات قمة الهرم التعليمي وتمثل أحد القوى الموجهة للتنمية إذ تقوم بدور حيوي وفاعل في منظومة التنمية الاقتصادية وفي تسييرها وتوجيهها وتحسينها وفي رفع مستوى المجتمع من جميع النواحي الثقافية والفكرية والإدارية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعلمية والعملية، وتحتل الجامعات هذه المنزلة المهمة نتيجة إسهامها في إعداد القوى البشرية المدربة والمؤهلة بالمعارف والمهارات والخبرات والاتجاهات الضرورية والمحققة للأداء الجيد، إضافة إلى إسهامها في دراسة أوضاع المجتمع ومعرفة احتياجاته والتعرف على مشكلاته (بخيت، ٢٠٠٩م).

وتعد التنمية الاقتصادية من أهم المشكلات المعاصرة التي تواجه العالم اليوم، وبخاصة في ظل التحولات الكبيرة التي شهدها العالم اليوم من انبثاق عصر الثورة التكنولوجية الحديثة، وظهور التكتلات الاقتصادية الكبرى في العالم كالسوق الأوروبية المشتركة، والتجمع الاقتصادي لدول شرق آسيا، وبروز نظام العولمة، كل ذلك يفرض على الجامعات العربية بشكل خاص أن يكون لها دور في التنمية الاقتصاد (الجدبة، ٢٠١٠م).

ولقد أكدت خطط التنمية في طياتها على العديد من المشروعات التي تعكس الآفاق المستقبلية للتعليم العالي في المملكة العربية السعودية، منها ربط برامج البحث العلمي والدراسات العليا بمشكلات البيئة والمجتمع ومواكبة التطورات الحديثة في ميادين العلم والمعرفة وزيادة إسهام القطاع الخاص في تحقيق الأهداف الوطنية لقطاع التعليم العالي عن طريق افتتاح الكليات الأهلية وتشغيلها، والمشاركة في تمويل المشروعات المعتمدة ونشاطات البحث العلمي والتدريب على رأس العمل، وتحسين الكفاءة الداخلية والخارجية لنظام التعليم العالي عن طريق تطوير أداء القوى العاملة (الزويد، ٢٠١٧م).

وتأسيساً على ما سبق فقد جاءت هذه الدراسة لبحث المعوقات التي تحد من دور الجامعات السعودية في تحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية المملكة.

مشكلة الدراسة:

لقد جاء إعلان رؤية السعودية ٢٠٣٠ مواكبا لرسالة التعليم وداعما لمسيرتها لبناء جيل متعلم قادر على تحمل المسؤولية واتخاذ القرارات مستقبلا، وانطلاقاً من هذه الرسالة جاءت الرؤية لتوفير فرص التعليم للجميع في بيئة تعليمية مناسبة في ضوء السياسة التعليمية للمملكة، ورفع جودة مخرجاته، وزيادة فاعلية البحث العلمي، وتشجيع الإبداع والابتكار، وتنمية الشراكة المجتمعية(عرفات والعمودي، ٢٠١٧م).

وتواجه الجامعات في الدول العربية عدة عوائق وصعوبات موضوعية للقيام بدورها التنموي في النمو الاقتصادي، وذلك لمجموعة من العوامل منها نقص إنتاج الأوراق العلمية وإصدار المجلات المحكمة والمنشورات والدراسات العلمية وقلة تسجيل براءات اختراع وغياب سياسة معقولة لتثمين البحوث العلمية وربطها بالواقع الإنتاجي، وهو الأمر الذي يعزي بدرجة كبيرة الى غياب التنسيق، إضافة الى معاناة المناهج والمقررات التعليمية بالجامعات من الغموض وغياب برامج واضحة ومفصلة للمحاور الدراسية وعدم قدرتها على تغطية جميع المهارات الأساسية للتعلم لعدم تطابقها مع الحاجات التنموية للمجتمع وانعدام الموازنة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات التنمية وعدم التوازن بين النمو الكمي والإعداد النوعي لطلاب الجامعة والاختلال في تناسب مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل، إضافة الى ضعف العلاقة بين الجامعة والقطاعات الإنتاجية، وعدم ثقة المؤسسات الصناعية في الأبحاث والدراسات العلمية، وانشغال الجامعات بالتدريس والأطر النظرية وعدم الاهتمام بالأبحاث التطبيقية التي تعالج مشكل الإنتاج المحلي (زيتون، ٢٠١٣م).

وقد بينت دراسة (الجدبة،٢٠١٠م) مدى أثر التعليم الجامعي على التنمية الاقتصادية، فقد تبين أن ٦٥ % من المستطلع آراؤهم أن التنمية الاقتصادية تعود إلى تحسين مستوى التعليم عند الخريجين. كما أن ٨٥ % من هذه التنمية يعود إلى تحسين المستوى التكنولوجي، ومستوى العلوم الإدارية، كما أثبتت الدراسة أن ارتفاع نسبة الإنتاجية الزراعية بنحو ٣٥% يعود إلى التكنولوجيا الزراعية المستخدمة في قطاع غزة، كما بينت الدراسة أن هناك تطوراً في دور الجامعات العربية في الوقت الراهن تطوراً كبيراً عما كانت عليه منذ نشأتها، إلا أن هذا الدور الاقتصادي الذي تقوم به الجامعات العربية حالياً آخذ في التعاظم.

وقد بينت نتائج دراسة عسالي (٢٠٠٨) وجود فجوة بين التعليم والتنمية كما تُقاس بضعف العائد الإنمائي للتعليم بالنظر إلى محدودية إسهام خريجي الجامعات في قطاعات الانتاج والخدمات المختلفة، فلا يكون التعليم الجامعي استثماراً حقيقياً إلا بقدر عوائده الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية.

وحيث أكدت رؤية المملكة ٢٠٣٠ وبرنامج التحول الوطني٢٠٢٠ على الدور المتعاظم للجامعات في المرحلة المقبلة، ذلك أن الرؤية والبرنامج أكدا دور الجامعات في تأهيل الكوادر البشرية المواطنة تأهيلاً نوعياً يتناسب مع احتياجات المرحلة المقبلة بحيث تلبي احتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية، ولذلك جاء من ضمن أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ الخاصة بالتعليم العالي سد الفجوة بين التعليم ومتطلبات سوق العمل بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية. وبناءً على ما سبق يمكن إبراز مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

ما المعوقات التي تحد من دور الجامعات السعودية في تحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠؟

أسئلة الدراسة:

تسعى الدراسة الى الإجابة على تساؤل الدراسة الرئيس المتمثل في الآتي:-

- ما المعوقات التي تحد من دور الجامعات السعودية في تحقيق التنمية الاقتصادية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

هدف الدراسة:

- التعرف على المعوقات التي تحد من دور الجامعات السعودية في تحقيق التنمية الاقتصادية في إطار رؤية المملكة ٢٠٣٠م.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع، حيث يأمل الباحث أن تسهم في توضيح أهم المعوقات التي تحد من دور الجامعات السعودية في تحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية المملكة، بالإضافة إلى مساعدة القيادات الإدارية والأكاديمية في الجامعات السعودية ومديري مؤسسات القطاع الخاص في التعرف على معوقات تعزيز العلاقة بين الجامعات السعودية والقطاع الخاص في ظل رؤية المملكة المملكة٢٠٣٠ ليسهل عليهم التغلب على هذه المعوقات، كما يأمل الباحث أن تسهم هذه الدراسة في إثراء المكتبة العربية بموضوع حيوي وهام لم يأخذ نصيبه الوافي بالبحث والتدقيق بحسب علم الباحث.

مصطلحات الدراسة:

المعوقات: تعرف بأنها "وضع صعب يكتنفه شيء من الغموض، يحول دون تحقيق الأهداف بكفاية وفاعلية، ويمكن النظر إليها على انها السبب في الفجوة بين مستوى الانجاز المتوقع والانجاز الفعلي" (Darwish, 2007,7). وتعرف المعوقات إجرائياً في هذه الدراسة بأنها: الصعوبات والعقبات التي تواجه الجامعات السعودية في تحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠.

الدور: يعرف نظرياً بأنه " نمط من الدوافع والأهداف والمعتقدات والقيم والاتجاهات والسلوك التي يتوقع أعضاء الجماعة أن يروه في من يشغل وظيفة ما أو يحتل وضعاً اجتماعياً معيناً والدور يصف السلوك المتوقع من شخص في موقف ما "(حجي ١٩٩٤م، ص ٤١٥).

ويعرف إجرائياً في هذه الدارسة بأنه مجموعة المهام والوظائف التي تقوم بها الجامعات السعودية من أجل المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية لتحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠م.

الجامعة: تعرف الجامعة نظرياً بأنها "مجتمعاً علمياً يهتم بالبحث عن الحقيقة ووظائفها الأساسية في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع الذي يحيط بها من خلال مخرجات الاستثمار في رأس المال البشري" (عزي وابراهيمي، ٢٠١٦م، ص ٤١٢). وتعرف إجرائياً في هذه الدراسة بأنها أحد المؤسسات الاجتماعية السعودية الهامة والتي تمثل قمة الهرم في المؤسسات التعليمية في المملكة العربية السعودية.

التنمية الاقتصادية: تعرف نظريا بأنها: "مجموعة إجراءات وسياسات وتدابير متعمدة تتمثل في تغيير بنيان وهيكل الاقتصاد القومي من أجل إحداث زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي وذلك خلال وقت محدد عبر فترات ممتدة من الزمن، بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد" (عماوي، ٢٠١٠، ص٣٢). وتُعرف إجرائياً في هذه الدراسة بأنها: عملية التقدم للمجتمع السعودي وأفراده لتحسين وضعهم اقتصادياً من خلال الوصول لطرق وأنشطة إنتاجية جديدة معتمدة على البحث العلمي، وتولد زيادة في الإنتاج وأفضلية بالجودة.

الإطار النظري

الجامعة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال الغايات التنموية للجامعة:

- إن تحقيق التنمية لأي مجتمع مرهون بمدى التجسيد الميداني للأهداف التي تسطرها الجامعة في إطار المجتمع الذي تكون فيه، والذي يكون هو المرجعية الأولى والأخيرة لهذه الأهداف،

ومن خلال هذا الطرح نجد اختلافا بين الجامعات في هذا الشأن، لكن على العموم الأهداف المسطرة لا تخرج عن الأهداف الآتية بحسب عيواج (٢٠١٧):

- إعداد الباحثين عن طريق برامج الدراسات العليا.
- البحث عن المواهب وتدريبها وتوجيهها للاستفادة منها إلى أقصى درجة.
- تطوير البحث العلمي وتشجيع القيام به داخل الجامعة وخارجها.
- مواكبة الانفجار المعرفي وثورة المعلوماتية الحادثة في العالم، واستثمار معطياتها لصالح المواطن والمجتمع.
- القيام بمختلف البحوث في شتى القطاعات، بقصد الوفاء بحاجات المجتمع ومتطلباته، وكذلك حل ما يعترضه من مشكلات حلاً مبنياً على أسس علمية.
- مواكبة التغيير الحادث، والإسهام في تكييف المجتمع له، بل ومحاولة استشراف مستقبله والإعداد له.
- تدريب وإعادة تدريب أصحاب الكفاءات، لمواكبة الجديد والمستحدث في مجالات تخصصاتهم.
- إثراء المعلومات وفهم المعطيات الحضارية، مع محاولة الحفاظ على الثقافة الوطنية.
- سد حاجة المجتمع من الكوادر المتخصصة والكفاءات الوطنية المدربة، وإعدادهما لمختلف مجالات الحياة.
- توفر البيئة الأكاديمية المناسبة، وتنمية المعرفة في مختلف الحقول، وتشجيع البحث العلمي ودعمه، من أجل خلق أواصر التعاون والتفاعل بين مؤسسات التعليم العالي، والمجتمع بكل فئاته وقطاعاته.
- تنمية الكوادر القيادية للمجتمع في شتى المجالات، وتأهيلهم لقيادة الفكر والتجديد.

ويتحقق ذلك من خلال إقامة شراكات مع مؤسسات القطاع الخاص في المجالات التي تخدم التنمية الاقتصادية، ويمكن للجامعة أن تستفيد من علاقاتها مع مؤسسات المجتمع المختلفة وخاصة مؤسسات القطاع الخاص، كونها تهتم بتطوير ومواكبة منتجاتها وفقا لأحدث المستجدات على الساحة العالمية، ويمكن إقامة برامج تدريبية تبادلية تخدم الطرفين وتعمل على رفع كفاءة العاملين في الميدان سواء الباحثين داخل الجامعات أو العاملين في مؤسسات القطاع الخاص، ولتحقيق ذلك يلزم معرفة حاجة مؤسسات القطاع الخاص من الكوادر البشرية والمجالات المطلوب تأهيل الكوادر لها، ولا يتم ذلك إلا من خلال علاقة وطيدة بين الجامعة ومؤسسات القطاع الخاص، ويجب ترجمة هذه الأهداف على الواقع، لا على الورق فقط، بل يجب أن تحول تلك الأهداف من شعارات براقة لا قيمة لها إلى واقع ملموس بوضعها موضع التطبيق، حتى تصبح القوة الموجهة لكل النشاطات، هذا إضافة إلى ضرورة استحداث نظام شامل للتقويم، يساعدها على التحقق باستمرار من مدى نجاحها في تحقيق رسالتها وبلوغ أهدافها.

التعليم الجامعي السعودي ورؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠:

حددت رؤية المملكة ٢٠٣٠ الدور البارز للتعليم في تنمية وتطوير الكوادر البشرية، ورسمت مسؤوليات التعليم العالي في تأهيل مخرجات تعليمية تتفق مع احتياجات سوق العمل من خلال بناء شراكات مع المؤسسات التي توفر فرص التدريب لهذه المخرجات على المستوى المحلي والدولي، وإنشاء المراكز التي تعنى بتدريب الموارد البشرية في مختلف التخصصات، مع العمل على تطوير المعايير الوظيفية الخاصة بكل مسار تعليمي. كما حظيت مخرجات التعليم باهتمام كبير في هذه الرؤية،

حيث سيتم إنشاء قاعدة بيانات شاملة لرصد المسيرة الدراسية للطلّاب بدءاً من مراحل التعليم المبكرة إلى المراحل المتقدمة من أجل متابعة مخرجات التعليم وتقويمها وتطويرها (وثيقة الرؤية ٢٠٣٠).

وبقراءة متمعنة لما ورد في رؤية المملكة ٢٠٣٠ فيما يخص التعليم العالي يلاحظ أنها ركزت على ثلاثة مجالات رئيسة هي:

١- إعادة النظر في التخصصات الجامعية الحالية وتطويعها مستقبلاً لتتوافق مع احتياجات سوق العمل، إما عن طريق التوسع في تخصصات معينة، أو إغلاق مسارات تعليمية قد لا تخدم الرؤية المستقبلية للمملكة.

٢- التركيز على جودة التعليم الجامعي المقدم من خلال بناء شراكات استراتيجية مع الجامعات العالمية، ومراقبة جودة المخرجات التعليمية، حتى بلوغ خمس من الجامعات السعودية ضمن أفضل مئة جامعة في العالم.

٣- التأهيل والتدريب لعضو هيئة التدريس ليتمكن من التفاعل مع التغييرات المستقبلية التي تتطلع إليها رؤية المملكة فيما يتعلق بالتعليم الجامعي.

وبالنظر إلى رؤية المملكة ٢٠٣٠ نستشف أن الرؤية اتخذت مساراً مختلفاً تماماً لما تتبعته المملكة طوال الأعوام السابقة في اعتمادها على النفط ومشتقاته فقط، وقد كان دافعها الأول لذلك ارتفاع النفقات الحكومية في الوقت الذي تناقصت فيه عائدات النفط، ولذا فرؤية ٢٠٣٠ قد أكدت أنه قد آن للاقتصاد السعودي أن يكون أكثر تنافسية، وأن يعتمد على مولدات المعرفة وهي الثروة الحقيقة غير القابلة للنضوب. كما أن رؤية ٢٠٣٠ وضعت بحيث تغطي كافة مسارات التنمية، وأولت عناية خاصة بالتنمية البشرية من خلال الاهتمام بالتعليم بكافة مراحله،

ووضعت على عاتق الجامعات المسؤولية الرئيسية في تأهيل الكوادر البشرية القادرة على مواكبة التطورات التي ستشهدها المملكة في جميع المجالات خلال السنوات المقبلة، من خلال تقديم تعليم نوعي ذو جودة عالية، وتبنيها تطبيق أرقى معايير الجودة التعليمية المعمول بها في أرقى الجامعات العالمية، مع ضرورة المراجعة المستمرة للخدمات والبرامج الأكاديمية المقدمة من أجل تطويرها، وتعزيز علاقة الشراكة مع المجتمع ومؤسسات القطاع الخاص، وتحسين آليات التعاون بينهما، وإبراز دور الجامعة في وظائفها الثلاث الرئيسة وهي التعليم والبحث وخدمة المجتمع (الداود، ٢٠١٧).

والملاحظ أن رؤية المملكة ٢٠٣٠ جاءت لتنهض بالتعليم بشكل عام، واعتبرته المحرك الرئيسي لتحقيق تنمية اقتصادية، ولهذا يقع التحدي الأكبر على عاتق الجامعات، كونها المسؤولة عن تأهيل وتدريب الكوادر البشرية، وتوليد ونقل المعرفة.

المعوقات التي تحد من دور الجامعات في تحقيق التنمية الاقتصادية:

وتشير أيضاً العديد من الدراسات مثل دراسة نيلسون (Nelson,2000) وأدكانمبا (Adekanmbi,1999) وبورني (Bourne,2003) إلى وجود جملة من الصعوبات التي تعوق الجامعات والقطاع الخاص في تعزيز علاقة تبادلية بينهما تحقق تنمية اقتصادية، ومن هذه الصعوبات، تقادم المعرفة، والافتقار إلى الخبرات البشرية في بعض المجالات العلمية، والبطء في تصميم المواد التعليمية والتدريبية وتطويرها، والافتقار إلى المساءلة القانونية ومن أمثلة ذلك عدم وجود أهداف واضحة ومحددة أو معايير قياس فعالة أو سياسات واضحة ومفعلة لحقوق الملكية الفكرية، والتقاليد والعادات المهنية خاص في الجامعات التي تفضل في غالب الأحيان العمل الفردي على المشاركة التعاونية، ونظم الحوافز والمكافآت التقليدية التي لا يزال بها يعمل في كثير من الجامعات،

رغبة بعض مؤسسات القطاع الخاص في المحافظة على سرية المعلومات التي تتعارض مع رسالة الجامعات في نشر المعرفة، والتباين فيما بين الجامعات والقطاع الخاص في الإدارة المالية وحساب التكاليف.

ويشير مراد (٢٠١٦) إلى أن هناك معوقات تحد من دور الجامعات في تحقيق التنمية الاقتصادية تتمثل في الآتي:

١- ضعف ثقة مؤسسات القطاع الخاص بمخرجات الجامعات من الكوادر البشرية والبرامج والأبحاث والدراسات العلمية.

٢- عدم اهتمام الجامعات بالجانب التسويقي والتوعوي الخاص بمخرجات الجامعات وبرامجها وخدماتها وتخصصاتها، ومدى قدرتها على حل مشكلات منظمات الأعمال عن طريق البحث والتطوير.

٣- ضعف ثقة مؤسسات القطاع الخاص بالإمكانات والخبرات الوطنية، حيث تلجأ الكثير منها للتعاقد مع مؤسسات بحثية أجنبية للحصول على الاستشارات وإجراء البحوث.

٤- الانطباع السائد لدى مؤسسات القطاع الخاص بأن الجامعات بعيدة نسبياً عن الاهتمام بالبحث العلمي الذي تحتاجه، ومن ثم تكتفي بما لديها من خبراء وفنيين لحل مشكلاتها.

٥- صعوبة الحصول على المعلومات المطلوبة لأغراض البحث باعتبارها أسرار مؤسسات القطاع الخاص.

٦- ضعف اهتمام مؤسسات القطاع الخاص بوضع خطط وبرامج للبحث والتطوير، وممارسته بطرق عشوائية.

٧- انشغال الجامعات بالتدريس والجانب الأكاديمي، وإهمال الجانب التطبيقي الذي يعالج مشكلات مؤسسات القطاع الخاص.

٨- عدم اهتمام الخطط الاستراتيجية للجامعات بربط البرامج والتخصصات في الجامعات باحتياجات مؤسسات القطاع الخاص من المهارات والمعارف والقدرات.

٩- ارتباط تنفيذ البحث العلمي بالجامعات ببرامج غير مخططة، حيث يهدف في الأساس إلى مساعدة الباحثين في الترقي بالدرجات الأكاديمية، ولا يعكس احتياجات المجتمع وحل مشاكله.

١٠- انتظار الجامعات لمبادرات القطاع الخاص بطلب الشراكة وعدم الأخذ بزمام المبادرة.

١١- وجود تطور سريع في بعض القطاعات الإنتاجية، ومشكلاته تفوق مستوى مساهمة الجامعات في إيجاد حلول.

١٢- افتقار الجامعات إلى وجود مراكز التحويل، وهي معامل متخصصة لتحويل نتائج الأبحاث العلمية إلى منتج أولي قابل للتسويق قبل مرحلة الإنتاج النهائي.

إن سبب ضعف ثقة مؤسسات القطاع الخاص بمخرجات الجامعات يعود إلى ضعف العلاقات التبادلية بين الطرفين، فمؤسسات القطاع الخاص تفضل مخرجات الجامعات الأجنبية، ويمكن أن تتعاقد معها لتوفير الاستشارات اللازمة لها. فجامعتنا في الغالب لا تعطي أهمية كبيرة لبناء علاقات مع مؤسسات القطاع الخاص، وهذا يعود للاستقلالية المحدودة لجامعتنا في اتخاذ مثل هذه القرارات، ويؤمل أن يتغير الحال مع صدور نظام الجامعات الجديد والذي يتوافق مع رؤية ٢٠٣٠. وبالرغم من ظهور بوادر عديدة للتغلب على معوقات تعزيز العلاقة بين الجامعات السعودية ومؤسسات القطاع الخاص، ولم ترقى إلى الحد المطلوب لإحداث نقلة نوعية لتعزيز العلاقة بين الطرفين من أجل المساهمة الفاعلة في مختلف البرامج التنموية الطموحة لرؤية ٢٠٣٠.

الدراسات السابقة:

هدفت دراسة الشاماني (١٤٣٩) الى التعرف على واقع الشراكة بين الجامعات السعودية والقطاع الخاص في مجالي البحوث العلمية والاستشارات العلمية، وذلك من خلال تحديد دور كل من الجامعات والقطاع الخاص في الشراكة ومستوى العلاقة بينهما والتوصل الى معوقات الشراكة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي على عينة عددها (١٥٣) فرداً من منسوبي معاهد البحوث والاستشارات في الجامعات السعودية ومنسوبي أعضاء مجالس إدارة الغرف التجارية الصناعية في مناطق المملكة. وتوصلت الدراسة إلى أن الجامعات السعودية تقوم بدور كبير في الشراكة مع القطاع الخاص في مجال الاستشارات العلمية وبدرجة أقل في مجال البحث العلمي، وأن العلاقة التفاعلية المشتركة ومعوقات الشراكة بالنسبة للجامعات تتوافر بدرجة متوسطة في مجالي البحث العلمي والاستشارات العلمية وذلك من وجهة نظر منسوبي معاهد البحوث والاستشارات، أما من وجهة نظر أعضاء مجالس الغرف التجارية الصناعية فأن القطاع الخاص يقوم بدور متوسط في الشراكة مع الجامعات السعودية في مجالي البحث العلمي والاستشارات، وتوفرت العلاقة التفاعلية المشتركة بدرجة متوسطة بين الجامعات السعودية والقطاع الخاص في مجالي البحث العلمي والاستشارات العلمية، ويواجه القطاع الخاص معوقات لتفعيل الشراكة مع الجامعات في مجالي البحث العلمي والاستشارات العلمية من أهما: افتقار بعض الجامعات إلى مراكز التحويل المخصصة لتحويل نتائج الأبحاث إلى منتجات قابلة للتسويق، وصعوبة تحديد مصالح مشتركة متكافئة ومباشرة بين الجامعات والقطاع الخاص، وضعف المعلومات المتاحة عن احتياجات الخدمات البحثية والاستشارية اللازمة لشركات القطاع الخاص، ووجود البيروقراطية والتعقيد الإداري في بعض الجامعات مما يتعارض مع سرعة العمل والانجاز المطلوب للشركات.

وهدفت دراسة مراد (٢٠١٦) إلى معرفة سبل تفعيل الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص وكيفية تنمية وتعزيز هذه الشراكة والاستفادة منها في تحقيق التنمية الإدارية في القطاع الحكومي، وكذلك إلى بيان معوقات وتحديات تعزيز الشراكة ما بين الجامعات الحكومية والقطاع الخاص، واعتمد الباحث في تحليله على المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى جملة من النتائج التي تؤكد حاجة الجامعات ومنظمات الأعمال إلى إقامة علاقة شراكة فعالة، تسهم في تطوير أداء منظمات العمال، وتعزيز القدرة التنافسية للجامعات، وتحقيق الجودة المطلوبة في برامجها ومخرجاتها.

هدفت دراسة المزين وصبيح (٢٠١٥) إلى الكشف عن معوقات تفعيل الشراكة المجتمعية في الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة، وسبل الحد منها، ولتحقيق ذلك استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت الاستبانة كأداة، تكونت من ثلاثة محاور: تتعلق بالمعوقات الإدارية، والمعوقات البشرية، والمعوقات الثقافية، وسؤال مفتوح، ووزعت الاستبانة على عينة عشوائية من أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الإسلامية وجامعة الأقصى، وبلغ عددهم (١٢٤) عضوا، وكشفت الدراسة عن وجود مجموعة من المعوقات تحد من الشراكة المجتمعية للجامعات الفلسطينية: معوقات بشرية حيث انشغال أعضاء هيئة التدريس بمهام التدريس، معوقات إدارية عدم وجود حوافز ومكافآت، ثم المعوقات الثقافية كالفجوة المعلوماتية بين الجامعات الفلسطينية ومؤسسات الشراكة، وقدمت الدراسة مجموعة من السبل للحد من المعوقات أهمها: التخطيط الجيد للشراكة، توفير ميزانية خاصة لدعم البحث العلمي.

وهدفت دراسة ليل وآخرون(2015) Leal, et al إلى استكشاف المعوقات الأساسية التي تعترض انخراط الجامعات في تنفيذ جهود التنمية المستدامة. واستخدم الباحثين الاستبانة كأداة لجمع البيانات،

وتم تطبيق هذه الاستبانة المسحية على (٣٠٠) مستجيب في جامعات مختلفة في جميع أنحاء العالم، وأظهرت نتائج الدراسة أن أهم المعوقات التي تحد من انخراط الجامعات في جهود التنمية هي: نقص الدعم من الإدارة، وعدم وجود التكنولوجيا المناسبة، قلة الوعي والاهتمام، عدم وجود لجنة متخصصة بتنفيذ جهود التنمية، وعدم وجود مباني ذات أداء مستدام، والحواجز الحكومية الاخرى كالقوانين والتشريعات والبيروقراطية والمركزية. وأوصت الدراسة بأنه على الجامعات إنشاء هياكل رسمية لتوجيه تنفيذ سياسات وبرامج التنمية المستدامة، وتحديد موظفين لهذا الغرض.

وهدفت دراسة الأحمد (٢٠١٥) إلى الكشف عن الأسس النظرية للشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية، إضافة إلى تحديد معوقات ومتطلبات تفعيل الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة، وكذلك تحديد الخيارات الأكثر ملاءمة لتفعيل الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة من وجهة نظر الخبراء، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي الوثائقي، والمنهج الوصفي المسحي، على عينة عددها (١٢٥) فرداً من أعضاء المجالس العلمية والتطوير الجامعي، منهم (٤٤) عضواً من جامعة الملك سعود و(٣٠) عضواً من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية و(٢٢) عضواً من أعضاء مجلس الشورى و(١٨) عضواً من الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: اعتماد العديد من دول العالم على الشراكة عاملاً أساسيا لتحقيق التنمية الشاملة في مختلف المجالات، حيث تسهم الشراكة في تضافر جهود المؤسسات في مختلف القطاعات مما يعمل على تعظيم الفائدة للمؤسسات أطراف الشراكة.

وهدفت دراسة موسكيو وفالنتي(2014)Muscio & Vallanti إلى التعرف على المعوقات التي المتصورة التي تحد من التعاون بين الجامعات وقطاع الصناعة في إيطاليا، في الوقت الذي تتعرض فيه الجامعات لضغوط كبيرة لزيادة تفاعلها مع قطاع الصناعة،

وقد قام الباحثات بمسح ١٩٧ قسما أكاديمياً جامعيا في ايطاليا لمعرفة آراء الأكاديميين حول المعوقات التي تقف أمام تعاونهم مع قطاع الصناعة، وأظهرت نتائج الدراسة أن الأكاديميين في الجامعات الإيطالية يرون أن هناك أربع معوقات رئيسية تحد من التعاون بين الجامعة والصناعة وهي: عدم التوافق بين حوافز الباحثين وحوافز الشركات، والافتقار إلى الإجراءات الأكاديمية أو الوسطاء لتسهيل التعاون بين الجامعات والشركات الصناعية، وعدم التوافق بين الأهداف الأكاديمية للجامعات وأهداف الشركات الصناعية، والمسافة بين البحث الأكاديمي واحتياجات العمل. وتوصلت الدراسة أيضا إلى أن تطوير علاقات مستمرة وطويلة الأمد بين الطرفين يمكن أن يساعد في إزارة العوائق المتعلقة بالصراعات حول أهداف البحث، وسيمكّن من تطوير الإجراءات الرسمية وغير الرسمية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية. بالإضافة إلى ذلك فإن التعاون المتكرر مع شركاء الصناعة سيعزز الثقة بين الطرفين ويسهل التنسيق بين الشركات والباحثين من الجامعات.

وهدفت دراسة كوزلينسكا Kozlinska(2012) إلى التعرف المعوقات التي تحول دون التعاون بين الجامعة والصناعة، وإلى تقديم الحلول للتغلب على المعوقات. ولتحقيق أهداف البحث، وتوصلت الدراسة إلى أن المعوقات الرئيسية أمام التعاون بين الجامعة والصناعة هي: محافظة النظام الأكاديمي وصلابته وعدم توفر المرونة، وعدم كفاية التواصل بين الأطراف وانفصال الأوساط الأكاديمية عن الممارسة العملية، وثقافة الشركات المغلقة للأعمال، واختلاف موقف الأطراف تجاه المعرفة. وكذلك عدم رغبة الشركات في التعاون ضمن المشاريع القائمة على الصناعة التي بدأتها الجامعات لأنه من غير الواضح كيف تم إنشاؤها وكيف سيتم تقسيم الملكية الفكرية. وأظهرت نتائج الدراسة أن سبل التغلب على تلك المعوقات هي: إشراك الشركات في حقوق الملكية الفكرية، والقيام بتسويق الأبحاث في مؤسسات الأعمال، وتجديد منهج ريادة الأعمال، والمشاريع القائمة على الصناعة.

هدفت دراسة بخاري (٢٠٠٩) إلى تحديد عوامل النجاح والتحديات في التجربة اليابانية في الشراكة المجتمعية بين القطاعات الصناعية والحكومية والجامعية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوثائقي التحليلي، وقد توصلت إلى أن القطاع الحكومي في اليابان لعب دوراً حيوياً في تعزيز الشراكة المجتمعية من خلال الرعاية، والتمويل الجزئي للمشاريع البحثية المشتركة وتحفيز القطاع الصناعي الياباني على التعاون مع الجامعات اليابانية بالاستثمار في البحث والتطوير، وأشارت إلى تميز القطاع الصناعي الياباني باتجاهه نحو العزلة والانغلاق في المجالات البحثية، بينما أسهم الدور الحكومي والظروف الاقتصادية إلى انفتاح القطاع الصناعي على المؤسسات الحكومية وخاصة الجامعات اليابانية كما أن المستوى العالمي للجامعات اليابانية ساعد على نمو الشراكة المجتمعية في اليابان.

وهدفت دراسة البرقاوي (٢٠٠٧) إلى التعرف على إسهامات الجامعات السعودية في تحقيق برامج التنمية الشاملة وتحديد المعوقات للقيام بهذا الدور، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي على عينة عشوائية من أعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم في جامعة أم القرى، واتضح من نتائج الدراسة أن من أهم المعوقات المؤثرة سلباً في إسهامات الجامعات السعودية في تحقيق برامج التنمية التركيز على التدريس وعدم الاهتمام بأجراء بحوث تطبيقية تسهم في عملية التنمية، وعدم الاستفادة من البحوث العلمية الجامعية في المجالات الإنتاجية بوحدات القطاعين الخاص والعام، فضلاً عن ضعف رغبة المؤسسات الإنتاجية في المشاركة في تكاليف المشروعات البحثية، وضعف العلاقة بين الجامعات والقطاعات الإنتاجية التي تسهم في عملية التنمية.

الإجراءات المنهجية للدراسة

منهج الدراسة:

وفقا لأهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، باستخدام أسلوب المسح الاجتماعي.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية ونظرا لكبر حجم المجتمع فقد تم حصر الدراسة في أربع جامعات موزعة على الاماكن المختلفة جغرافياً، وهي (جامعة الملك سعود بالرياض، وجامعة الملك عبد العزيز بجدة، وجامعة الملك خالد بأبها، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالظهران)، وعددهم في الجامعات الأربع (١٩٧٧٦). وقد تم تطبيق الدراسة على عينة مكون من ٥% والجدول(١) يوضح تفاصيل مجتمع وعينة البحث.

جدول (١)

عينة ومجتمع البحث

اسم الجامعة	عدد أعضاء هيئة التدريس (مجتمع الدراسة)	عينة الدراسة (٥ %)
جامعة الملك سعود	٧٨٤٥	٣٩٢

جامعة الملك عبد العزيز	٨٠٧٢	٤٠٤
جامعة الملك خالد	٢٨٠٠	١٤٠
جامعة الملك فهد	١٠٥٩	٥٣
المجموع	١٩٧٧٦	٩٨٩

أداة الدراسة:

في إطار أهداف الدراسة وتساؤلاتها وجد الباحث أن الأداة المناسبة هي الاستبانة وتكونت الاستبانة من جزأين على النحو التالي:

الجزء الأول: ويشمل المتغيرات الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة مثل الوظيفة، سنوات الخبرة.

الجزء الثاني: ويشتمل على محور الدراسة التالي:

- المعوقات التي تحد من دور الجامعات السعودية في تحقيق التنمية الاقتصادية في إطار رؤية المملكة ٢٠٣٠ من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

صدق أداة الدراسة:

أ – الصدق الظاهري للأداة:

للتعرف على مدى صدق أداة الدراسة في قياس ما وضعت لقياسه تم عرضها على عدد من المحكمين. وفي ضوء آراء المحكمين قام الباحث بحذف بعض العبارات وإعادة صياغة بعضها وإضافة عبارات أخرى وفقا لتوجيهات الأساتذة المحكمين.

قام الباحث بتطبيق الاستبانة ميدانياً، وعلى بيانات العينة قام الباحث بحساب معامل الارتباط بيرسون لمعرفة الصدق الداخلي للاستبانة حيث تم حساب معامل الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات أداة الدراسة بالدرجة الكلية للاستبانة كما هو موضح في الجدول(٢).

الجدول رقم (٢)

معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المعوقات التي تحد من دور الجامعة في تحقيق التنمية الاقتصادية في إطار رؤية المملكة ٢٠٣٠

رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط ب
١	٠،٧٢٣**	١٠	٠،٥٥٦**
٢	٠،٧٤٣**	١١	٠،٧٥٦**
٣	٠،٧٤٠**	١٢	٠،٧٣٨**
٤	٠،٧٩٥**	١٣	٠،٧٣٥**
٥	٠،٦٦٢**	١٤	٠،٧٠٧**
٦	٠،٧٣٢**	١٥	٠،٥١٨**
٧	٠،٨٣٣**	١٦	٠،٨٢٠**

٨	**٠،٧٣٣	١٧	**٠،٨٥٠
٩	**٠،٨١٠	١٨	**٠،٨٣٩

** دال عند مستوى الدلالة ٠,٠١ فأقل

يتضح من الجدول (٢) أن قيم معامل ارتباط كل عبارة من العبارات مع محورها موجبة، ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (٠،٠١) فأقل؛ مما يشير إلى صدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبانة ومناسبتها لقياس ما أُعدت لقياسه.

ثبات أداة الدراسة:

تأكد الباحث من ثبات أداة الدراسة على بيانات العينة الاستطلاعية من خلال استخدام معامل الثبات ألفاكرونباخ (معادلة ألفا كرونباخ) ((α) Cronbach's Alpha)، حيث بلغت قيمته (٠،٩٥١٥)، وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة ثبات مرتفعة يمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة.

أساليب المعالجة الإحصائية:

للإجابة على تساؤلات الدراسة استخدم الباحث العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية والتي يرمز لها اختصارا بالرمز (SPSS)، وقد استخدم الباحث: حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري.

عرض نتائج الدراسة وتفسيرها:

إجابة سؤال الدراسة: ما المعوقات التي تحد من دور الجامعات السعودية لتحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠؟

للإجابة عن هذا السؤال، وللتعرف على المعوقات التي تحد من دور الجامعات السعودية في تحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتب لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المعوقات التي تحد من دور الجامعات السعودية في تحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠، وجاءت النتائج كما في الجدول(٣).

جدول رقم (٣)

استجابات أفراد عينة الدراسة حول المعوقات التي تحد من دور الجامعات السعودية في تحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

م	العبارات	الحساب	المعياري	الانحراف	درجة الموافقة	الرتبة
١	قلة معرفة مؤسسات القطاع الخاص بالإمكانات التي تمتلكها	٤،٢	٠،٨٧		موافق	١
٧	انشغال أعضاء هيئة التدريس بالجامعة بالتدريس نظراً لكثر	٤،٣	٠،٨٠		موافق	٢
١	اعتماد مؤسسات القطاع الخاص على بيوت الخبرة الأجنبية	٤،١	١،٠١		موافق	٣
٢	اهتمام مؤسسات القطاع الخاص بالدراسات والبحوث قصيرة المدى التي تكون حلاً سريعًا لمشاكل تكنولوجية، ولا يهتمون	٤،١	٠،٨٣	١	موافق	٤
٨	اهتمام مؤسسات القطاع الخاص بالأرباح السريعة وعزوفها	٤،١	٠،٩٩		موافق	٥
١	انقطاع قنوات التواصل بين الجامعة ومؤسسات القطاع	٤،٠	٠،٧٨		موافق	٦
١	غياب المعلومات عن ما يمكن أن تقدمه الجامعات لمؤسسات	٤،٠	٠،٨١		موافق	٧
٩	لا توجد سياسات مقرة تشجع الجامعات ومؤسسات القطاع	٤،٠	٠،٩٣		موافق	٨

م	العبارات	الحساب	المعياري	الانحراف	درجة الموافقة	الرتبة
٦	غياب التشريعات الكافية والملزمة التي تؤدى إلى إقامة علاقة	٤،٠	٠،٩٧		موافق	٩
١	اكتفاء مؤسسات القطاع الخاص بما لديها من خبراء لحل	٣،٩	٠،٩٣		موافق	١
٤	ضعف الارتباط بين أهداف كل من الجامعة ومؤسسات	٣،٨	٠،٩٩		موافق	١١
٥	غياب أساليب وآليات التنسيق والتفعيل والتنظيم للعلاقة بين	٣،٨	٠،٨٨		موافق	١
٣	قلة انسجام الخطط التعليمية للجامعة ومخرجاتها مع متطلبات	٣،٨	١،١٤		موافق	١
١٦	انشغال أعضاء هيئة التدريس بالجامعات بأبحاث الترقية	٣،٨	١،١١		موافق	١٤
١	غياب التنسيق بين إدارة الجامعة ومؤسسات القطاع الخاص	٣،٨	٠،٩٧		موافق	١
١	ندرة الدراسات التي تظهر أهمية العلاقات التبادلية بين	٣،٧	٠،٩٠		موافق	١
١٢	ضعف اهتمام الخطط الاستراتيجية للجامعات بإقامة علاقات	٣،٥	١،١٣		موافق	١٧
١	تخوف مؤسسات القطاع الخاص من تأثير العلاقات التبادلية	٣،٥	٠،٨٨		موافق	١
	المتوسط العام	٣،٩ ٧	٠،٦٩ ٥		موافق	

يوضح الجدول (٣) أن أفراد عينة الدراسة موافقون على المعوقات التي تحد من دور الجامعات السعودية في تحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ بمتوسط (٣،٩٧ من ٥)، وانحراف معياري (٠،٦٩٥)، وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي (من ٣،٤١ إلى ٤،٢٠)، وهي الفئة التي تشير إلى خيار موافق على أداة الدراسة.

ويتضح من النتائج في الجدول (٣) أن أبرز المعوقات التي تحد من دور الجامعات السعودية في تحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ تتمثل في العبارات رقم (١٥، ٧، ١٤، ٢، ٨) التي تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة أفراد عينة الدراسة عليها كالتالي:

١- جاءت العبارة رقم (١٥) وهي: "**قلة معرفة مؤسسات القطاع الخاص بالإمكانات التي تمتلكها الجامعات لحل مشاكلها وتطوير انتاجها**"، بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بشدة بمتوسط (٤،٢٧ من ٥)، وانحراف معياري (٠،٨٧٩)، ويتضح من هذه النتيجة أن أعضاء هيئة التدريس الجامعات موافقون بدرجة عالية على أن قلة معرفة مؤسسات القطاع الخاص بالإمكانات التي تمتلكها الجامعات لحل مشاكلها وتطوير انتاجها تحد من تعزيز دور الجامعات السعودية في تحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠. وتفسر هذه النتيجة بأن قلة معرفة مؤسسات القطاع الخاص بالإمكانات التي تمتلكها الجامعات لحل مشاكلها وتطوير انتاجها، يقلل من وعي قياداتها بأهمية التواصل مع الجامعات، مما يحد من دور الجامعات السعودية في تحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠. وتتسق هذه النتيجة مع ما ورد في الإطار النظري للدراسة الحالية بأن من أبرز المعوقات ضعف ثقة مؤسسات القطاع الخاص بمخرجات الجامعات من الكوادر البشرية والبرامج والأبحاث والدراسات العلمية وعدم اقتناعهم بفائدتها لمنظماتهم. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة البرقاوي (٢٠٠٧) والتي بينت أن من أهم المعوقات المؤثرة سلباً في إسهامات الجامعات السعودية في تحقيق برامج التنمية ضعف العلاقة بين الجامعات والقطاعات الإنتاجية التي تسهم في عملية التنمية.

٢- جاءت العبارة رقم (٧) وهي: "**انشغال أعضاء هيئة التدريس بالجامعة بالتدريس نظراً لكثر الأعباء التدريسية**"، بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بشدة بمتوسط (٤،٣٤ من ٥)، وانحراف معياري (٠،٨٠٦)، ويتضح من هذه النتيجة أن أعضاء هيئة التدريس موافقون بدرجة عالية على أن انشغال أعضاء هيئة التدريس بالجامعة بالتدريس نظراً لكثر الأعباء التدريسية، يحد من دور الجامعات السعودية في تحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠. وتفسر هذه النتيجة بأن انشغال أعضاء هيئة التدريس بالجامعة بالتدريس نظراً لكثر الأعباء التدريسية يقلل من الوقت المتاح لهم للتواصل مع مؤسسات القطاع الخاص وتقديم الاستشارات لها، مما يحد من تعزيز دور الجامعات السعودية في تحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠. وتتسق هذه النتيجة مع ما ورد في الإطار النظري للدراسة الحالية بأن من أبرز المعوقات انشغال الجامعات بالتدريس والجانب الأكاديمي، وإهمال الجانب التطبيقي الذي يعالج مؤسسات القطاع الخاص. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة البرقاوي (٢٠٠٧) التي بينت أن من أهم المعوقات المؤثرة سلباً في إسهامات الجامعات السعودية في تحقيق برامج التنمية، التركيز على التدريس وعدم الاهتمام بأجراء بحوث تطبيقية تسهم في عملية التنمية.

٣- جاءت العبارة رقم (١٤) وهي: "**اعتماد مؤسسات القطاع الخاص على بيوت الخبرة الأجنبية لحل مشاكلها**"، بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (٤،١٨ من ٥)، وانحراف معياري (١،٠١٦)، ويتضح من هذه النتيجة أن أعضاء هيئة التدريس موافقون على أن اعتماد مؤسسات القطاع الخاص على بيوت الخبرة الأجنبية لحل مشاكلها، يحد من دور الجامعات السعودية في تحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠. وتفسر هذه

النتيجة بأن اعتماد مؤسسات القطاع الخاص على بيوت الخبرة الأجنبية لحل مشاكلها، يحد من منحها الفرصة لأعضاء هيئة التدريس لتقديم الاستشارات لها، مما يحد من دور الجامعات السعودية لتحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة البرقاوي (٢٠٠٧) التي بينت أن من أهم المعوقات المؤثرة سلباً في إسهامات الجامعات السعودية في تحقيق برامج التنمية عدم الاستفادة من البحوث العلمية الجامعية، في المجالات الإنتاجية بوحدات القطاعين الخاص والعام.

٤- جاءت العبارة رقم (٢) وهي: "**اهتمام مؤسسات القطاع الخاص بالدراسات والبحوث قصيرة المدى التي تكون حلاً سريعًا لمشاكل تكنولوجية، ولا يهتمون بإجراء البحوث الطويلة التي ينتج عنها براءات اختراع**"، بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (٤،١٧ من ٥)، وانحراف معياري (٠،٨٣١)، ويتضح من هذه النتيجة أن أعضاء هيئة التدريس موافقون على أن اهتمام مؤسسات القطاع الخاص بالدراسات والبحوث قصيرة المدى التي تكون حلاً سريعًا لمشاكل تكنولوجية، وعدم اهتمامها بإجراء البحوث الطويلة التي ينتج عنها براءات اختراع، يحد من تعزيز دور الجامعات السعودية لتحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠. وتفسر هذه النتيجة بأن اهتمام مؤسسات القطاع الخاص بالدراسات والبحوث قصيرة المدى التي تكون حلاً سريعًا لمشاكل تكنولوجية، وعدم الاهتمام بإجراء البحوث الطويلة التي ينتج عنها براءات اختراع، يقلل من بنائها علاقات طويلة الأجل مع الجامعات، مما يحد من تعزيز العلاقة التبادلية بين الجامعات السعودية والقطاع الخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة البرقاوي (٢٠٠٧) التي بينت أن من أهم

المعوقات المؤثرة سلباً في إسهامات الجامعات السعودية في تحقيق برامج التنمية، عدم الاستفادة من البحوث العلمية الجامعية في المجالات الإنتاجية بوحدات القطاعين الخاص والعام.

٥- جاءت العبارة رقم (٨) وهي: "**اهتمام مؤسسات القطاع الخاص بالأرباح السريعة وعزوفها عن إقامة علاقات تبادلية مع الجامعات لعدم إيمانها بفائدتها**"، بالمرتبة الخامسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (٤،١٦ من ٥)، وانحراف معياري (٠،٩٩٦)، ويتضح من هذه النتيجة أن أعضاء هيئة التدريس موافقون على أن اهتمام مؤسسات القطاع الخاص بالأرباح السريعة، وعزوفها عن إقامة علاقات تبادلية مع الجامعات لعدم إيمانها بفائدتها، يحد من تعزيز دور الجامعات السعودية لتحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠. وتفسر هذه النتيجة بأن اهتمام مؤسسات القطاع الخاص بالأرباح السريعة وعزوفها عن إقامة علاقات مع الجامعات لعدم إيمانها بفائدتها يقلل من اهتمام قيادات القطاع الخاص بالتواصل مع الجامعات، والتركيز على عملية الربح مما يحد من دور الجامعات السعودية لتحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة البرقاوي (٢٠٠٧) التي بينت أن من أهم المعوقات المؤثرة سلباً في إسهامات الجامعات السعودية في تحقيق برامج التنمية ضعف رغبة المؤسسات الإنتاجية في المشاركة في تكاليف المشروعات البحثية.

ويتضح من النتائج في الجدول (٥) أن أقل المعوقات التي تحد من دور الجامعات السعودية لتحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠، تتمثل في العبارات رقم (١٦، ١١، ١٣، ١٢، ١٠) التي تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة أفراد عينة الدراسة عليها، كالتالي:

١- جاءت العبارة رقم (١٦) وهي: "**انشغال أعضاء هيئة التدريس بالجامعات بأبحاث الترقية للدرجات الأكاديمية التي لا تهتم بحل مشاكل و قضايا المجتمع المحلي ومؤسسات القطاع الخاص**"، بالمرتبة الرابعة عشرة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (٣،٨٥ من ٥)، وانحراف معياري (١،١١٥)، ويتضح من هذه النتيجة أن أعضاء هيئة التدريس موافقون على أن انشغال أعضاء هيئة التدريس بالجامعات بأبحاث الترقية للدرجات الأكاديمية التي لا تهتم بحل مشاكل وقضايا المجتمع المحلي ومؤسسات القطاع الخاص، يحد من دور الجامعات السعودية في تحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠. وتفسر هذه النتيجة بأن انشغال أعضاء هيئة التدريس بالجامعات بأبحاث الترقية للدرجات الأكاديمية التي لا تهتم بحل مشاكل وقضايا المجتمع المحلي ومؤسسات القطاع الخاص، يجعلهم لا يركزون على القيام بأدوارهم الاجتماعية، والمساهمة في حل مشكلات المجتمع بالمشاركة مع القطاع الخاص، مما يحد من دور الجامعات السعودية في تحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠.

٢- جاءت العبارة رقم (١١) وهي: "**غياب التنسيق بين إدارة الجامعة ومؤسسات القطاع الخاص من أجل تطوير العلاقات التبادلية بينهم**"، بالمرتبة الخامسة عشرة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (٣،٨٦ من ٥)، وانحراف معياري (٠،٩٧٤)، ويتضح من هذه النتيجة أن أعضاء هيئة التدريس موافقون على أن غياب التنسيق بين إدارة الجامعة ومؤسسات القطاع الخاص من أجل تطوير العلاقات التبادلية بينهم، يحد من دور الجامعات السعودية في تحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠. وتفسر هذه النتيجة بأن غياب التنسيق بين إدارة الجامعة ومؤسسات القطاع الخاص، من أجل تطوير العلاقات التبادلية بينهم يقلل من معرفة

متطلبات العلاقة التبادلية، وتحديد الأهداف المشتركة ودور كل جهة في تحقيقها، مما يحد من دور الجامعات السعودية لتحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠.

٣- جاءت العبارة رقم (١٣) وهي: "**ندرة الدراسات التي تظهر أهمية العلاقات التبادلية بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص**"، بالمرتبة السادسة عشرة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (٣،٧٦ من ٥)، وانحراف معياري (٠،٩٠٠)، ويتضح من هذه النتيجة أن أعضاء هيئة التدريس موافقون على أن ندرة الدراسات التي تظهر أهمية العلاقات التبادلية بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص يحد من دور الجامعات السعودية في تحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠. وتفسر هذه النتيجة بأن ندرة الدراسات التي تظهر أهمية العلاقات التبادلية بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص لا يتيح الحصول على معلوماتها التي تعزز من وعي القيادات بأهمية هذه العلاقة التبادلية، مما يحد من دور الجامعات السعودية في تحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠.

٤- جاءت العبارة رقم (١٢) وهي: "**ضعف اهتمام الخطط الاستراتيجية للجامعات بإقامة علاقات تبادلية مع مؤسسات القطاع الخاص**"، بالمرتبة السابعة عشرة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (٣،٥٨ من ٥)، وانحراف معياري (١،١٣٨)، ويتضح من هذه النتيجة أن أعضاء هيئة التدريس موافقون على أن اهتمام مؤسسات القطاع الخاص بالأرباح السريعة، وعزوفها عن إقامة علاقات تبادلية مع الجامعات لعدم إيمانها بفائدتها، يحد من دور الجامعات السعودية في تحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠. وتفسر هذه النتيجة بأن اهتمام مؤسسات القطاع الخاص بالأرباح السريعة، وعزوفها عن إقامة علاقات تبادلية مع الجامعات لعدم

إيمانها بفائدتها، يقلل من اهتمام قيادات القطاع الخاص بالتواصل مع الجامعات والتركيز على عملية الربح، مما يحد من دور الجامعات السعودية في تحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠.

٥- جاءت العبارة رقم (١٠) وهي: "**تخوف مؤسسات القطاع الخاص من تأثير العلاقات التبادلية مع الجامعات على سير العمليات الإنتاجية**"، بالمرتبة الثامنة عشرة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (٣،٥٩ من ٥)، وانحراف معياري (٠،٨٨٢)، ويتضح من هذه النتيجة أن أعضاء هيئة التدريس موافقون على أن تخوف مؤسسات القطاع الخاص من تأثير العلاقات التبادلية مع الجامعات على سير العمليات الإنتاجية، يحد من دور الجامعات السعودية في تحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠م وتفسر هذه النتيجة بأن أعضاء هيئة التدريس لديهم أحساس بقلة اهتمام قيادات القطاع الخاص بالشراكة مع الجامعات، لعدم تحقيقها فائدة مادية مباشرة للقطاع الخاص، مما يجعلهم أكثر موافقة على أن تخوف مؤسسات القطاع الخاص من تأثير العلاقات التبادلية مع الجامعات على سير العمليات الإنتاجية يحد من دور الجامعات السعودية في تحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠.

وتتفق الدراسة الحالية مع دراسة موسكيو وفالنتي Muscio, & Vallanti(2014) في أن هناك اختلافاً في الأهداف بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج، وتتفق كذلك مع دراسة المزين وصبيح (٢٠١٥) في أن انشغال أعضاء هيئة التدريس في الجامعات بالتدريس يعتبر مع معوقات دور الجامعات في تحقيق التنمية الاقتصادية، واتفقت كذلك مع دراسة ليل وآخرون Leal, et al(2015) والتي أظهرت أن قلة الوعي يعتبر مع أهم المعوقات التي تحول دون الجامعات في تحيق التنمية.

ملخص نتائج الدراسة:

أظهرت نتائج الدراسة أن المتوسط الحسابي العام للمعوقات التي تحد من دور الجامعات السعودية في تحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ بمتوسط (٣،٩٧ من ٥)، وانحراف معياري (٠،٦٩٥)، وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي (من ٣،٤١ إلى ٤،٢٠)، وهي الفئة التي تشير إلى خيار موافق، وأن أبرز هذه المعوقات بحسب متوسطاتها تتمثل في ما يلي:

- أن أبرز المعوقات التي تحد من دور الجامعات السعودية في تحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ تتمثل في العبارات التالية:

١- قلة معرفة مؤسسات القطاع الخاص بالإمكانات التي تمتلكها الجامعات لحل مشاكلها وتطوير انتاجها .

٢- انشغال أعضاء هيئة التدريس بالجامعة بالتدريس نظراً لكثر الأعباء التدريسية.

٣- اعتماد مؤسسات القطاع الخاص على بيوت الخبرة الأجنبية لحل مشاكله.

٤- اهتمام مؤسسات القطاع الخاص بالدراسات والبحوث قصيرة المدى التي تكون حلاً سريعًا لمشاكل تكنولوجية، ولا يهتمون بإجراء البحوث الطويلة التي ينتج عنها براءات اختراع.

٥- اهتمام مؤسسات القطاع الخاص بالأرباح السريعة وعزوفها عن إقامة علاقات تبادلية مع الجامعات لعدم إيمانها بفائدتها.

التوصيات:

من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة فإن الباحث يوصي بالآتي:

- توعية القائمين على إدارة مؤسسات القطاع الخاص بالإمكانات التي تمتلكها الجامعات للمساهمة في حل مشاكلها وتطوير انتاجها.
- تشجيع القطاع الخاص على إقامة علاقات تبادلية مع الجامعات والاستفادة من الخدمات التي تقدمها الجامعات في مجال تحسين الأداء وتحقيق التنمية الاقتصادية.
- إيجاد قنوات التواصل بين الجامعة ومؤسسات القطاع الخاص لتشجيع القطاع الخاص على إيجاد قناة اتصال مفتوحة مع الجامعات.
- العمل على ايجاد سياسات مقرة تشجع الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص على إقامة علاقات تبادلية قوية.
- وضع التشريعات الكافية والملزمة التي تؤدى إلى إقامة علاقة شراكة حقيقية بين الجامعة ومؤسسات القطاع الخاص.
- وضع أساليب وآليات تنسيق واضحة لتفعيل وتنظيم العلاقة بين الجامعة ومؤسسات القطاع الخاص.
- الحرص على انسجام الخطط التعليمية للجامعة ومخرجاتها مع متطلبات القطاع الخاص.

- إعداد الدراسات التي تظهر أهمية العلاقات التبادلية بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص.
- وضع خطط استراتيجية للجامعات بضرورة إقامة علاقات تبادلية مع مؤسسات القطاع الخاص.

قائمة المراجع:

الأحمد، هند محمد. (٢٠١٥). تفعيل الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر الخبراء. *مجلة العلوم التربوية*، (٤)، ٤٢٩-٥١٤.

آل سالم، علي بن يحيى. (٢٠١٧). *تطوير معايير مقترحة لاستقطاب وإعداد وتدريب المعلمين في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية ٢٠٣٠*، مؤتمر دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية٢٠٣٠، القصيم، ١١-١٢ يناير.

بخاري، عصام. (٢٠٠٩). *عوامل النجاح والتحديات في التجربة اليابانية في الشراكة المجتمعية بين القطاعات الصناعية والحكومية والجامعية*، المنتدى الدولي للشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ٢٣-٢٥ مايو.

بخيت، صفية بنت عبد الله حمد(٢٠٠٩) *"الجامعات العربية ودورها في خدمة المجتمع المعرفي والتنموي والثقافي."*المؤتمر العربي الثالث الجامعات العربية التحديات والآفاق- ٥-٧ سبتمبر. مسقط: سلطنة عمان.

البرقاوي، خالد يوسف. (٢٠٠٧). *إسهامات الجامعات السعودية في تحقيق برامج التنمية الشاملة دراسة مطبقة على عينة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة أم القرى بمكة المكرمة*. بحث مقدم إلى المؤتمر التربوي السادس "التعليم العالي ومتطلبات التنمية نظرة مستقبلية"، جامعة البحرين، المنامة، ٢٠-٢٢نوفمبر.

الجدبة، فوزي سعيد. (٢٠١٠). دور الجامعات العربية في التنمية الاقتصادية، مجلة جامعة الأزهر بغزة، *سلسلة العلوم الإنسانية*، المجلد (١٢)، العدد (١)، ٢٣٩-٢٦٦.

حجي، أحمد إسماعيل. (١٩٩٤). *الإدارة التعليمية والإدارة المدرسية*. القاهرة: دار النهضة العربية.

الداود، عبد المحسن سعد. (٢٠١٧). *مسؤولية الجامعات السعودية في تحقيق رؤية المملكة٢٠٣٠*. مؤتمر دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية المملكة٢٠٣٠، جامعة القصيم، القصيم، ١١-١٢ يناير.

الزويد، محمد بن سعود بن عبدالعزيز. (٢٠١٧). *دور مؤسسات التعليم العالي في المسؤولية الاجتماعية*. رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

زيتون، محيا. (٢٠١٣). *التجارة بالتعليم العالي في الوطن العربي- الإشكاليات والمخاطر والرؤية المستقبلية*، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الشاماني، يوسف بن راشد بن شلوه. (١٤٣٩). *واقع الشراكة بين الجامعات السعودية والقطاع الخاص في مجالي البحوث العلمية والاستشارات العلمية*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة طيبة، المدينة المنورة.

عرفات، نجاح بنت السعدي والعمودي، هالة بنت سعيد. (٢٠١٧). *دور جامعة أم القرى في تعزيز المسؤولية الاجتماعية لدى طالباتها في ضوء رؤية ٢٠٣٠* . مؤتمر دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية٢٠٣٠م،القصيم، ١١-١٢ يناير.

عزي، الأخضر وإبراهيمي، نادية. (٢٠١٦). *دور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة*، المؤتمر العربي السادس لضمان جودة التعليم العالي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.

العساف، صالح بن حمد. (٢٠١٢). *المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية*. الرياض: دار الزهراء.

عسالي، بولرباح. (٢٠٠٨). مشكلات الاستثمار في التعليم الجامعي لعالي في البلدان العربية. *مجلة المستقبل العربي*- لبنان، ٣١(٣٥٧)، ٥٧- ٧٩.

عماوي، ختام عارف حسن. (٢٠١٠). *دور الزكاة في التنمية الاقتصادية*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نجاح الوطنية، فلسطين

عيواج، عذراء. (٢٠١٧م). تجارب الجامعات الغربية والعربية في تحقيق التنمية. *مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية*، ع(٥٠)، ٩٤ – ١١٢.

مراد، سامي. (٢٠١٦). *سبل تفعيل الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص ودورها في التنمية الإدارية بالمملكة العربية السعودية*. ورقة علمية مقدمة إلى مؤتمر التنمية الإدارية في ظل التحديات الاقتصادية، معهد الإدارة العامة، الرياض،٢٢-٢٤ نوفمبر، الرياض، ١-٤٠.

المزين، سلمان وصبيح، لينا (٢٠١٥) معوقات تفعيل الشراكة المجتمعية في الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة وسبل الحد منها، *مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الانسانية)*، ٢٩(٩)، ١٧٦٤- ١٧٨٦.

Adekanmbi, G.(1999).Collaboration In Continuing Education: nature, models and practical, *Third National Workshop On Continuing Education*, Center For Continuing Education, University Of Botswana, 26-28 April.

Bourne, Compton.(2003).Universities And The Private Sector. *14th International Meeting Of University Administrators*, Kingston, Jamaica, 5-9 January.

Darwish, Y. (2003). *The role of Islamic civilian organization in educating the grownups and impedimenta encountering them from workers perspectives in Gaza governorates*. Master research, faculty of Education, Islamic University: Gaza.

Kozlinska, I. (2012). Obstacles to the university-industry cooperation in the domain of entrepreneurship. *Journal of Business Management*, *6*(1), 153-160.

Leal Filho, W., Wu, Y. C. J., Brandli, L. L., Avila, L. V., Azeiteiro, U. M., Caeiro, S., & Madruga, L. R. D. R. G. (2017). Identifying and overcoming obstacles to the implementation of sustainable development at universities. *Journal of Integrative Environmental Sciences*, 14(1), 93-108.

Muscio, A., & Vallanti, G. (2014). Perceived obstacles to university–industry collaboration: Results from a qualitative survey of Italian academic departments. *Industry and Innovation*, *21*(5), 410-429.

Nelson, A .Gen .(2000). Partnership Opportunities Between Academia And The Private Sector: Examples From The Texas A&M University

System. *paper presented at the annual conference of The Food Distribution Research Society*, San Antonio, Texas, 17-20 September.